انخفاض ملحوظ بأسعار الفروج بسبب كثافة الإنتاج

تفسير خاص لنقيب الأطباء البيطريين: البيض ارتفع بسبب تلاميذ المدارس

حماة- محمد أحمد خبازي

منذ فترة ليست طويلة وأسواق حماة تشهد انخفاضاً بأسعار الفروج وأجزائه، وارتفاعاً بأسعار بيض المائدة.

وبيّنَ مواطنون لـ«الوطن»، أن أسعار الفروج أصبحت قريبة من قدرتهم الشرائية حيث يباع كيلو الفروج المنظف بين 30 و35 ألف ليرة، في حين أسعار البيض لما تزل مرتفعة، ليصل سعر الطبق وزن 2 كيلو لنحو 55 ألف ليرة.

وبيّن عدد من أصحاب المداجن لـ«الوطن»، أن خسائرهم فادحة في هذه الأيام، نتيجة الهبوط الحاد بأسعار الفروج، وتكلفة تربيته الكبيرة، وعزوا ذلك إلى وفرة الإنتاج وعدم مواكبة الاستهلاك لها.

من جانبه، بيّن نقيب الأطباء البيطريين بحماة عبد العزيز شومل لـ«الوطن»، أن أسعار الفروج انخفضت في الآونة الأخيرة بحماة انخفاضاً ملحوظاً نتيجة كثافة التربية وزيادتها على حدودها الطبيعية وقلة الاستهلاك مقارنة بها.

وأضاف: أما بقاء أسعار البيض مرتفعة، فذلك يعود إلى الاستهلاك المتزايد، وخصوصاً من تلاميذ المدارس وطلابها، يضاف إلى ذلك التكاليف العالية للفروج البياض ويشكل خاص الأعلاف وأهمها الذرة التي ارتفعت عالمياً.

وذكر شومل أن هذا الواقع انعكس سلبياً على المربين الذين يتكبدون في هذه الأيام خسائر فادحة، فتكلفة تربية الكيلو باليوم نحو 25 ألف ليرة، فسعر الصوص 14 ألف ليرة وتستغرق تربيته بين 40 و45 يوماً يستهلك فيها نحو 4 كيلو من الأعلاف وسعرها 36 ألف ليرة، ويحتاج إلى أدوية بيطرية وأجور عمالة نحو 10 آلاف ليرة، وهو ما يعني خسارة المربي نحو ألفي ليرة بالكيلو من أرض المدجنة.

ولفت شومل إلى أن خسائر المربين ستزداد مع دخول الشتاء حيث الحاجة لتدفئة الأفواج، علماً أن سعر كيلو الفحم الحجري 12 ألف ليرة، وليتر المازوت بين 12 و15 ألف ليرة.

واقترح شومل كحل لاستمرار المربين بتربية الدواجن، هو دعم أفواجهم بمقنن علفي ومحروقات بسعر يقل عن الرائج ما نسبته 15 إلى 20 بالمئة، كي يستطيعوا الوقوف على أرجلهم وعدم إغلاق مداجنهم.

عضو مكتب تنفيذي: رفع أسعار أي مادة غير مبرر

بورصة «الواتس أب» في القنيطرة للمواد الغذائية تتغير كل ساعة

الوطن - خالد خالد

حالة من عدم استقرار الأسعار تشهدها الأسواق هذه الأيام، حيث الغلاء غير المبرر للمواد الغذائية والتموينية والمنظفات والبن والألبان والأجبان وغيرها الكثير من المواد، واللافت الأقوال المتضاربة التي يسوقها الكثير من التجار عن وجود كساد وركود وخاصة في أسواق دمشق، بعكس ريف دمشق حيث الحركة مقبولة.

والمثير للدهشة والاستغراب أن الشمّاعة التي كان يعلق عليها بعض التجار أسباب ارتفاع الأسعار «سعر الصرف» غير مقبولة وغير منطقية هذه المرة، فسعر الصرف ثابت ومستقر منذ فترة زمنية طويلة، ولكن حسب رأي بعض الموزعين أن كثيراً من أصحاب المعامل والتجار توقفوا عن بيع بعض الأصناف، وهذا أشبه ما يكون بالاحتكار لغايات في نفس التجار والمنتجين.

وفرضت الأسواق وأسعار المواد التموينية والغذائية واقعاً جديداً على العوائل وأصحاب الدخل المهدود، إذ بدأت بعض العوائل بالاستغناء عن مواد أساسية ومتطلبات يومية تحتاجها المائدة التي اقتربت من أسعار جنونية وغير مسبوقة على بورصة الأسعار السورية في ظل عجز كامل من الجهات المعنية ومن دون اتخاذ إجراء رادع من شأنه أن يلجم المتلاعبين بقوت المواطن السوري.

ويقول «أبو أحمد» لم تتوقف الأسعار عند حد معين فكل ساعة سعر جديد، والعديد من التجار يرسلون الأسعار الجديدة للباعة عند طريق «الواتس»، حيث قفزت أسعار مختلف السلع الأساسية والمواد الغذائية خلال الأسبوعين الماضيين حتى المنظفات لم تسلم من لهيب الأسعار، وسط ضعف القدرة الشرائية لبعض المواطنين رغم الزيادة الأخيرة، وانعدامها للقسم الأكبر منهم.

وفي نظرة سريعة على بعض المواد الأساسية المسجلة في الأسواق نجد أن الزيت سعة 4 لترات ارتفع نحو 18 ألفاً، واللتر نحو 5 آلاف وحسب الصنف والسمون ارتفعت نحو 25 بالمئة والأجبان والألبان تراوحت بين 30 – 35 بالمئة والمنظفات نحو 25 بالمئة والبن المغلف مع الهيل نحو 10 – 15 بالمئة وبدأ التوجه نحو شراء الغلوة بدل الوقية، والحقيقة أن القائمة تطول ويصعب حصرها، وتختلف أسعار المواد الغذائية والمنتجات حسب أماكن الأسواق ونوع المواد ومدى جودتها، بمقدور العائلة البسيطة الفقيرة شراء مثل هذه الأنواع، مع العلم أنها كانت من الضروريات ومتوافرة في كل منزل، وبات أغلب المواطنين من ذوي الدخل المحدود يعتمدون على شراء منتجات وسلع رخيصة وبجودة متدنية سيئة، وكل الوعود الحكومية بخفض الأسعار وتحسين الوضع المعيشي وضبط الأسواق ذهبت أدراج الرياح ولم تعد تلك الوعود تقنع المواطن ما لم يتحقق شيء على أرض الواقع.

المواد الغذائية التي دخلت ضمن قائمة «الكماليات»، كاللحوم الحمراء والبيضاء والفواكه وأصناف من الأجبان حيث ليس بمقدور العائلة البسيطة الفقيرة شراء مثل هذه الأنواع، مع العلم أنها كانت من الضروريات ومتوافرة في كل منزل، وبات أغلب المواطنين من ذوي الدخل المحدود يعتمدون على شراء منتجات وسلع رخيصة وبجودة متدنية سيئة، وكل الوعود الحكومية بخفض الأسعار وتحسين الوضع المعيشي وضبط الأسواق ذهبت أدراج الرياح ولم تعد تلك الوعود تقنع المواطن ما لم يتحقق شيء على أرض الواقع.

وحذر عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر جميع الفعاليات التجارية من أن رفع أسعار أي مادة غير مبرر ويعرض من يرفع سعره إلى العقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2021 وغراماتها، مطالباً التقيّد بالأسعار التموينية الموضوعة من الوزارة، وذلك بناءً على بيانات وكلف حقيقية.

ولفت إلى أن القنيطرة محافظة مستهلكة ولا يوجد فيها معامل أو مصانع ويتم استجرار المواد من محافظة دمشق، وهذا الأمر يفرض تكاليف إضافية على المواد بسبب النقل وغيرها من النفقات!

نقيب محامي الحسكة لـ«الوطن»: ٢٠٠ حقوقي ينتسبون سنوياً للنقابة

الحسكة- دحام السلطان

أكد نقيب المحامين بالحسكة المحامي علي البتورة، أن النقابة تستقبل نحو 300 منتسب لجداولها من خريجي كلية الحقوق سنوياً. وأن الخريجين وبعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية لانتسابهم لجداول النقابة يخضعون للتمرين فترة سنتين بإشراف مجلس الفرع، من خلال محاضرات قانونية متنوّعة ترتبط بفترة التمرين وبإشراف المحامي المتمرّن لديه المنتسب، تتناول الجوانب القانونية بمختلف تفاصيلها، حول أصول تنظيم مهنة المحاماة، وكيفية المرافعة أمام جميع دور المحاكم.

وبيّن البتورة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المحاضرات التي يتبعها المتمرن، تقوم بشرح قوانين أصول المحاكمات المدنية والجزائية والقانونين المدني والجزائي وسوى ذلك، والتعريف بالدعاوى القانونية بمختلف اختصاصات المحاكم التي تتم المرافعة أمامها، مشيراً إلى أن المحامي المنتسب وعندما ينهي سنتي التمرين، يخضع بعدها للاستدة بعد إعداد أطروحة بحث قانونية تتضمن الاختصاص المكلف به من مجلس الفرع، الذي يقوم المتمرّن بمناقشته أمام لجنة الاختبار المشكّلة من المجلس، إضافة إلى الاختبار التحريري الذي سيخضع له، وعند اجتيازه بنجاح ينتقل المتمرّن إلى جدول المحامين الأساتذة وتسجّل الدعاوى باسمه.

على خط موازٍ أكد عميد كلية الحقوق بالحسكة أحمد الحسين، أن كلية الحقوق وبالرغم من الظروف العصيبة الراهنة، التي تشهدها المحافظة التي أثّرت سلباً على مختلف مناحي الحياة فيها ومن ضمنها التعليم العالي فإن الكلية، قد أنتهت مؤخراً من امتحانات مقررات التعليم النظامي لدورة الخريجين للعام الدراسي الجاري، التي تقدّم إليها نحو 300 طالب وطالبة من مختلف السنوات الدراسية، مبيناً أن نتائج المقررات الامتحانية الدراسية، أصبحت تصدر تباعاً وسيتم الانتهاء منها خلال اليومين المقبلين بشكل نهائي، وبها سيتحدد عدد الخريجين كإحصائية رقمية في كل عام.

وأشار الحسين إلى أن الكلية الآن بانتظار التعليمات التي ستصدر من رئاسة جامعة الفرات بشأن تحديد موعد بدء امتحانات دورة الخريجين أيضاً لطلبة نظام «التعليم المفتوح»، التي سيتم التحضير والتهيئة لها فور الانتهاء من صدور النتائج الامتحانية التي تم الانتهاء من مقرراتها مؤخراً، ومن خلالها سيتحدد العدد الفعلي للطلبة الذين سيتقدمون لامتحاناتها، ومن ثم سيتم تحديد الموعد الزمني لفتح باب التسجيل للطلبة، لفترة تتراوح بين 4- 5 أيام، وعلى ضوئها سيتم تحديد الأعداد المتقدمة للامتحانات أيضاً التي ستتم موافاة رئاسة الجامعة بها، والتي بدورها قدمت لكلية الحقوق كل متطلبات ومتممات نجاح العمل في الكلية، ووفرت لنا كل مقومات الدعم اللوجيستي خلال الفترة الأخيرة الماضية، لاسيما المتعلقة بالعملية الامتحانية بكل مراحلها ولنظامي التعليم النظامي والتعليم المفتوح على حد سواء، في ظل الظروف المشار إليها التي تشهدها المحافظة.

ونوه عميد الكلية بأنه تم البدء ببرنامج المحاضرات لجميع مقررات السنوات الدراسية الثانية والثالثة والرابعة، بدءاً من الأسبوع الفائت، باستثناء طلبة السنة الأولى الذين ينتظرون صدور نتائج المفاضلة الجامعية ليكونوا من ضمن البرنامج المقرر للمحاضرات، لافتاً إلى أنه فور ورود الأسماء من وزارة التعليم العالي، ستباشر المحاضرات بحسب البرنامج الذي تم تحديده من عمادة الكلية، في ظل توافر الكادر العلمي المحلي من أبناء المحافظة، الذي تم الاعتماد عليه من أعضاء الهيئة التدريسية الموجودين على ملاك الجامعة، إضافة إلى الاستعانة ببعض الكفاءات من حملة الدكتوراه في الاختصاصات المطلوبة للتدريس، لتستمر الكلية برفد المجتمع بكوادر علمية لمتابعة دخول سوق العمل ضمن الاختصاص القانوني المرتبط بمنهج كلية الحقوق العلمي.